



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

بين التطلعات والواقع

ورقة موقف





annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

أجندة التنمية المستدامة 2030 بين التطلعات والواقع

ورقة موقف

أولاً: المقدمة

تبنى قادة العالم يوم الجمعة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، اجندة عالمية جديدة للتنمية، خلفا لأهداف الالفية الانمائية، وذلك في اجتماع الجمعية العاملة السبعين للأمم المتحدة. تمتد هذه الأجندة على مدى السنوات الـ15 المقبلة وتهدف الى القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة كافة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الانسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية، وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطردي الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوفير فرص العمل الكريم للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية. كما تم تحديد 17 غاية (هدفا عاما) و 169 هدفا محددًا لهذه الغاية، في ما كان القصد منه التأكيد على "اتساع هذه الخطة ومدى طموحها".

تطلب التوصل الى هذه الاجندة ثلاث سنوات من المفاوضات السياسية والدبلوماسية لعبت فيها الحكومات الدور الحاسم، الى جانب مشاورات موسعة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية شملت المجتمع المدني والقطاع الخاص والاكاديميا.

شكلت الجمعية العامة المنعقدة في شكل مؤتمر قمة الامم المتحدة مناسبة للاحتفال باطلاق هذه الاجندة التنموية "الواحدة"، وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أننا يمكن أن نشعر "بالفخر" بالتوصل إلى اتفاق حول هذه الوثيقة العالمية. وترافقت هذه المناسبة مع عدد كبير من الاحداث على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة للاحتفال بهذا الانجاز الدولي.

في المقابل كان العديد من منظمات المجتمع المدني، والحملات الدولية التي رافقت مسار المفاوضات ومنها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تنتظر الى الخطة المقررة بحذر وبعين نقدية. وتعود هذه النظرة الى اسباب موضوعية نحاول الاضاءة عليها في ورقة الموقف هذه التي تستند الى مواقف بلورتها الشبكة في مراحل مختلفة من المسار التشاوري وجاءت نتيجة مشاورات اقليمية نظمتها خلال السنوات الثلاث الماضية¹. كما تسعى الورقة الى الخروج باستنتاجات حول دور المنظمات العربية في مرحلة ما بعد اقرار الخطة.

¹ لقد تم جمع نتائج هذه المشاورات في كتيب يمكن تحميله على الرابط التالي: <http://www.annd.org/data/item/pdf/313.pdf>

ثانياً: اجندة واسعة وغير مكتملة

اجندة التنمية المستدامة لعام 2030، هي اكثر من مجرد تعداد لغايات الحد الادنى، واقل من كونها برنامج عمل للتنمية مكتمل المعالم. وهي بالتأكيد ليست خطة وليس مطلوباً منها ان تكون كذلك. وثمة ثغرات هامة اعترت عملية التحضير، كما الاجندة نفسها.

لجهة التحضير، صحيح ان عملية التشاور كانت واسعة النطاق هذه المرة خلافاً لما تم بالنسبة لمسار اهداف الالفية، الا ان الدور الحاسم كان للحكومات ضمن آلية تفاوض دبلوماسي مفتوحة لم تحترم دائماً الشروط العلمية الموضوعية، الامر الذي جعل النتيجة تتمثل في عدد كبير من الغايات والاهداف، الامر الذي سوف يشكل صعوبة كبيرة امام الدول والاطراف المعنية بتحويلها الى خطط تنمية تتسم بالشمول والاتساق والفعالية، وتجعل الالتزام بمبدأ الترابط والتكامل بين الغايات والاهداف وبالمقاربة المندمجة شديدة الصعوبة. كما انه على الرغم من المشاركة الاوسع للمجتمع المدني والاكاديميين والمواطنين الناشطين، فإن التأثير الفعلي على المضمون والمسار كان محدوداً، مما يجعل هذه المشاركة شكلية بنسبة كبيرة.

اضف الى ذلك، الى انه لم تجر فعليا الاستفادة من الدروس الكثيرة لمسار تنفيذ اهداف الالفية خلال الخمس عشرة سنة الماضية، ولم يظهر اثر ذلك في الاجندة الجديدة، بما يحمل خطر تكرار المقاربة المجزأة نفسها في المستقبل.

اخيراً، وعلى الرغم من الوقت الكافي الذي كان متاحاً، فإن الاجندة صدرت دون اعتماد المؤشرات التي تسمح بقياس التقدم. ولا تزال اللجان الاحصائية تعمل على انجاز اختيار المؤشرات حيث من المتوقع صدور الحزمة الاولى من المؤشرات التي سوف تعتمد عالمياً في شهر آذا - مارس 2015، في حين سوف يستغرق الامر وقتاً اضافياً لكي تتمكن الدول من تحديد قائمة المؤشرات المكتملة التي سوف تعتمد وطنياً. ويترك ذلك ثغرة هامة، اذ ان اختيار المؤشرات هو مكون هام من الاجندة، كونه يكشف على الاهداف والانجازات المطلوبة من الناحية العملية، اكثر من مجرد كونها اعلان نيات على الورق، ويمكن ان يشكل تراجعاً عن الالتزامات الحالية الناجمة عن الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان.

ثالثاً: تسهيل عدم الالتزام وعدم الالتزام

عمليات المتابعة والاستعراض لمدى تنفيذ الخطة غير محددة بشكل واضح ولا تشير الى الزامية الالتزام بها، لا بل تقتصر الاجندة على مجموعة من المبادئ الارشادية المستندة الى مبدأ الطوعية من قبل الحكومات في التنفيذ وفقاً للأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وينطبق الامر نفسه على الاطراف الاخرى المعنية بالاجندة ايضاً، بما في ذلك الاطراف الدولية الخاصة والعامة ويشار هنا الى ان التنصل من الالتزام بالتمويل هو من الاشباب الاساسية التي ساهمت في افشال اهداف الالفية الاولى. ان هذه المقاربة غير الملزمة يقابلها أجدات ملزمة في المفاوضات التجارية الدولية التي تقدم مصالح الشركاء التجاريين الدوليين والشركات التجارية على المصالح والاولويات الوطنية وتضييق مجالات صنع السياسات الوطنية. ان هذا التناقض يهدد امكانية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. ولا تتضمن الخطة اليات واضحة لمراجعة مدى التزام مختلف الشركاء التزميين ببندوها، على ان تكون ملزمة ودورية.

رابعاً: ضعف مقارنة حقوق الانسان

تضمنت اجندة التنمية المستدامة لعام 2030 التزامات مهمة ترتبط بتنفيذ العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، لكنها لم تتطرق من مقارنة شاملة الى حقوق الانسان ولم تستند الى الالتزامات الدولية لحقوق الانسان عند تحديد الاهداف على الرغم من الاستناد اليها في المقدمة العامة. فاللغة الحقوقية حضرت في المقدمة وغابت في مضمون الاهداف. وهذا التوجه يعكس تزايد تأثير قطاع الاعمال على حوكمة منظمات الامم المتحدة وآليات صنع القرار الدولية مما يؤدي الى تراجع اللغة الحقوقية في المؤسسة الدولية المعنية اساسا بحماية حقوق الانسان باتجاه التركيز على اهداف محددة وأقل تضميناً. وهناك امثلة عديدة على ذلك: فبالاشارة الى ادوات قياس الفقر في الهدف الاول، فهي تتضمن عودة الى المؤشر الذي يحدد الفقر بمدخول اقل من 1.25 دولاراً في اليوم وهي المقاربة التي افرغت الفقر من مضمونه كونها تعتبر انه ظاهرة مرتبطة بالدخل ولا تاخذ بالاعتبار الاحتياجات الاساسية الاخرى التي تدخل في صلب المقاربة الحقوقية لتعريف الفقر. الهدف الثامن من الخطة يربط بشكل واضح بين التشغيل والعمل اللائق والنمو الاقتصادي وهي مقارنة اقتصادية نيوليبريالية بعيدة عن المقاربة الحقوقية التي تعتبر الحق في التشغيل والعمل اللائق هو حق للانسان بغض النظر عن الوضع الاقتصادي. كما ان الهدف 16 يتناول "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة" وقد غاب عن غايات هذا الهدف موضوع "انهاء الاحتلال" والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها مما يشكل تراجعاً في الالتزامات الحقوقية بهذا الموضوع، الذي يشكل اولوية في المنطقة العربية نتيجة الاحتلال الاطول بالتاريخ المعاصر الذي تشهده. كما تغيب آليات استعراض حقوق الانسان عن اي دور في الرصد وتنفيذ خطة التنمية الجديدة. وبالتالي فان خطة التنمية لم تجذر بمبادئ حقوق الانسان بل شكلت في بعض الحالات تراجعاً في الالتزامات الدولية بحقوق الانسان مما يهدد بحصر الجهود التنموية في الاهداف المحددة في الخطة على حساب المقاربة الحقوقية الشاملة.

خامساً: خطة التنمية والنموذج التنموي

لم تغير الخطة في مقارنة النموذج التنموي المتبع منذ عشرات السنين والذي اثبت عدم قدرته على تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، لا بل انها تراجعت فعلياً مقارنة بمفهوم التنمية السابق على اكثر من صعيد. فمن جهة اولى، يجري التركيز حصراً على ما يعتبر الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة اي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في حين يجري اهمال البعد السياسي المؤسسي في التنمية المتمثل في الحفاظ على السلام والامن والحوكمة الديمقراطية، وكذلك يجر اغفال شبه تام للبعد الثقافي - القيمي في التنمية ايضاً. وكلا البعدي (السياسي والثقافي) بالغى الاهمية بالنسبة الى منطقتنا بشكل خاص، اضافة الى اهميتهما الكونية وضرورة اعطائهما الاهمية نفسها، كما للابعاد الاخرى، في الاطار المفاهيمي الكوني للتنمية.

من ناحية اخرى، اعتبرت الاجندة ان من وسائل تعزيز الشراكة الدولية من اجل تنفيذ الخطة تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي منصف في إطار منظمة التجارة العالمية، معتبرة ان منظمة التجارة العالمية هي الأداة الأنجع لزيادة التأثير

التموي للتجارة، مع إهمال النتائج المحتملة للتحرير الكامل للأسواق الوطنية من خلال إزالة الأنواع المختلفة من الحواجز التجارية.

وتدفع الاجندة ايضا الى ان يكون لقطاع الاعمال دور تنموي متعظم، كونه يساهم في تعزيز النمو الذي يولد فرص عمل، كما تدعو الى تمويل التنمية وتأمين الخدمات العامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ان التجارب في هذا النوع من الشراكات فشلت في ضمان حقوق المواطن بالحصول على الخدمات العامة بغياب الاطر التشريعية والمؤسسية وآلية الشفافية والمساءلة التي تضمن حصول المواطن على الخدمات بما يتواءم مع معايير حقوق الانسان. في هذا السياق، ومع الدور المتزايد لقطاع الاعمال في التنمية، يصبح التوصل الى معاهدة دولية تفرض "معايير حقوق الانسان ملزمة على قطاع الاعمال" خطوة ضرورية لتنفيذ خطة ما بعد 2015.

سادسا: تقزيم مفهوم الشراكة من أجل التنمية

تتضمن الاجندة ايضا مفهوماً جديداً لـ"الشراكة الدولية للتنمية" مختلفا عن السابق. ففي اهداف الالفية السابقة، وفي الغاية الثامنة تحديدا الخاصة بالشراكة الدولية، تضمن الاهداف المحددة في هذه الغاية تركيزا متوازنا على الامور التالية: أولا تعزيز التجارة العادلة بما يساعد الدول النامية على تحسين ادائها الاقتصادي وتحسين عائداتها، وثانياً اعادة النظر بموضوع الديون الخارجية التي تستهلك موارد كبيرة من الموازنات العامة وثالثا تطوير المساعدات التنموية كماً ونوعاً، ورابعا نقل وتوطين التكنولوجيا الى البلدان النامية ومعالجة التحديات الناجمة عن توفر الادوية للمراض المستعصية والوبائية والالتزام بتوفير فرص عمل للشباب. . وقد اطلق مسار فاعلية المساعدات عام 2003 لهذا الغرض. أما في اجندة التنمية المستدامة الراهنة فقد ضاع "الهدف الثامن" الخاص بالشراكة الدولية كما كان واردا في اهداف الالفية السابقة، وجرى اغراقه بقائمة طويلة من الاهداف المحددة الاخرى التي ترد كلها تحت عنوان وسائل التنفيذ، والتي لا تميز بين مسؤولية الطرف الدولي والاطراف الوطنية. كما تحول هذا المفهوم من "الشراكة" نحو "شراكات" يكون محورها قطاع الاعمال حيث يلعب الدور الاساسي مع التقليل من أهداف تحقيق التجارة العادلة وتخفيف الديون وعدم الاشارة الى تنظيم ومراقبة السياسات المالية وضبط حركة رؤوس الاموال من خلال فرض ضرائب عليها وفي السياق نفسه، نشير ايضا الى المعركة القاسية التي جرت خلال المفاوضات، بين جبهة دول العالم الثالث والمنظمات والاطراف الحريصة على مبدأ التنمية العادلة والمستدامة، وبين من كان هدفهم الاول هو النمو الاقتصادي، والذي عبر عنه الاختلاف في التعامل مع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، حيث جرت مقاومة عنيفة من قبل ممثلي قطاع الاعمال والدول القوية، على رفض تعميم هذه المبدأ على مجمل الاهداف التنموية، ورفض اعطائه عناصر الدعم الكافية التي تجعل منه مبدأ مؤثرا في تقييم وتوجيه السياسات الدولية والعلاقات بين الاطراف التنموية، بما يعطي مضمونا عادلا للشراكة.

سابعا: دور منظمات المجتمع المدني بعد اقرار الاجندة

امام هذه الملاحظات الجوهرية على المسار الذي ادى الى تراجع كبير في مضمون الالتزامات وفي اللغة المستخدمة للوثيقة النهائية كونها تحتمل على الكثير من التفسيرات والاجتهادات التي قد تحول الاتجاه العام عن الاهداف الفعلية، نرى ان الاطراف المعنية في المنطقة، من حكومات وجهات دوليه معنيه واحزاب ومنظمات المجتمع المدني ان تجتهد لاجتراح

الاقتراحات العملية التي تؤدي الى الخروج بالمنطقة من ازماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم الاكتفاء برسم الواقع واستعطاء الدعم. على هذه القوى ان تستفيد من التجارب السابقة وان تجتهد في بحثها عن النماذج الملائمة للتحديات التي تواجه شعوب المنطقتين وحكوماتها وعدم الاكتفاء بتطبيق السياسات التي عملت بموجبها خلال العقود الماضية وعلى هذه الجهات أن تضع في صلب مهمتها ورؤيتها دعم كل اسباب السلم والاستقرار داخل المنطقة في ظل منظومة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان على اساس القوانين الدولية بعد التجارب التي شهدتها المنطقة عقب الانتفاضات الشعبية. ولكن وعلى الرغم من هذه النظرة النقدية لمضمون الاجندة، نعتقد اننا كمنظمات المجتمع المدني يجب ان نلعب دورا مهما في مرحلة ما بعد اقرار الاجندة من خلال:

- التأكيد على ان اجندة التنمية المستدامة لعام 2030، هي كل يشمل الديباجة والمراجع والمصادر التي اشارت اليها، الى جانب الغايات والاهداف، ووسائل التنفيذ والتمويل، والمتابعة والاستعراض. والتأكيد على الرضا المطلق للأجندة الذي وقعت فيه كثير من الاطراف في مسار اهداف الالفية، حيث تم عزل قائمة الغايات والاهداف عن اعلان الالفية وعن الدليل التفصيلي لتنفيذ اعلان الالفية، الامر الذي ساهم في الفشل.
- التأكيد على ضرورة الالتزام بالمقاربة المندمجة والتكامل بين الغايات والاهداف، ورفض مبدأ التجزئة القطاعية والاختيار الانتقائي لأهداف محددة، وعزلها عن الخطط التنموية العامة، وعن الاتساق في السياسات، وبينها وبين المبادئ التنموية.
- التأكيد على ضرورة تكييف الغايات والاهداف التنموية بما يتلائم مع وضع كل منطقة وكل بلد، وادماجها في الخطط الوطنية نفسها، ورفض اعتبار اجندة التنمية كأننا غريبا مسقطا على السياسات الوطنية. واستخدام المسار الوطني من اجل تصحيح بعض الاختلالات والارتباك الموجودة في الاجندة الجديدة، والناجمة عن آلية التحضير والتفاوض العالمية.
- الضغط نحو استكمال الاجندة بتحديد المؤشرات ومعايير المراقبة والتنفيذ، على ان تتناول المؤشرات الجوانب النوعية للاهداف بدل من ان تكون مجرد مؤشرات كمية، وبالتالي من دون ان تفقد مضمون الاهداف المطروحة في الخطة.
- اقتراح اليات لمراقبة تنفيذ ورصد التقدم في تحقيق الخطة، وتساعد على المساءلة والمحاسبة في حال عدم الالتزام، بالتنسيق والتناغم مع اليات المراجعة الاخرى للالتزامات الدولية لحقوق الانسان والتي تبقى الاطر الأشمل والمنطلق الاساسي لعملنا.
- التركيز على مراقبة تنفيذ هذه الخطة بالاستناد الى المقاربة الشاملة والتضمينية ومساءلة جميع الجهات المعنية، لاسيما الشركاء التنمويين من بينهم الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الامم المتحدة مع التركيز على مساءلة قطاع الاعمال الذي يتزايد دوره التنموي والضغط من اجل اقرار آليات المساءلة انطلاقا من مرتكزات حقوق الانسان واليات الدولية.
- الانطلاق من الهدف العاشر المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، للمطالبة باعادة النظر بسياسات اعادة توزيع الثروات، واعتماد سياسات ضريبية عادلة، وسياسات الحماية الاجتماعية الشاملة وسياسات الاجور التي تساهم في دعم القدرات الاشرائية للمواطنين.

- التأكيد على الهدف السادس عشر لجهة الحوكمة الديمقراطية وبالتالي التركيز على فصل السلطات وتعزيز استقلالية السلطات القضائية بمختلف مكوناتها، الحقوقية والادارية والمالية، وتعزيز اليات التداول السلمي للسلطة بما يتيح المساءلة والمحاسبة.
- التعامل بشكل ذكي وخلاق مع الهدف السابع عشر الخاص بوسائل وآليات التنفيذ، لكونه اساسيا بالنسبة الى تحقيق الاهداف، والتأكد من التزام مختلف الاطراف الشريكة بالعملية التنموية بالغايات الواردة فيه لضمان تطبيق الخطة مع ربطه بمسار الشراكة الدولية من اجل تعاون فعال والتزامات الاطراف المعنية من خلال اتفاق بوسان.
- بذل جهود مكثفة بحثية ونظرية للتشاور حول قضية النموذج التنموي البديل، وإثارة أوسع حوار مجتمعي واسع مع كافة الأطراف المعنية (حكومية وغير حكومية) للتبشير بذلك النموذج وعرض ملامحه .

الموقعون:

1. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
2. مركز الجندر للبحوث والتدريب - السودان
3. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات - تونس
4. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية - مصر
5. منظمة نداء التنمية السودانية - السودان
6. تجمع المؤسسات الاهلية - لبنان

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام 2000.

رؤيتنا

تتحدد رؤية الشبكة بقيام مجتمعات مدنية فاعلة ومنتجة وديمقراطية في المنطقة العربية، لتكون مؤثرة في السياسات العامة ومنفتحة على الثقافات والمجتمعات الأخرى ومتفاعلة معها. وفي هذه المجتمعات تصان كرامة الأفراد وحررياتهم وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في اطار سيادة القانون ودولة المؤسسات، وحيث يعمها السلام والأمن والاستقرار

مهمتنا

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

لمزيد من المعلومات : <http://www.annd.org/arabic/>

للاتصال بنا:

هاتف: 00961 1 319 366

فاكس: 00961 1 815 636

البريد الالكتروني: annd@annd.org

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.